منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

إضافة

١. أدى الهجوم غير المسبوق الذي شنته حماس على إسرائيل في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ والأعمال العدائية التي استتبعها رد إسرائيل على هذا الهجوم، بما في ذلك العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، إلى سقوط عدة آلاف من الضحايا من الجانبين وتشريد داخلي لأكثر من مليون فلسطيني في غزة. وسيكون تأثير النزاع الدائر هائلاً على الاقتصاد وسوق العمل الفلسطينيَين، بحيث سيؤول إلى فقدان مئات الآلاف من الوظائف. ففي غزة وحدها، يقدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خسارة في الإنتاج تبلغ ١٦ مليون دولار أمريكي يومياً بسبب تعطل النشاط الاقتصادي وتدمير الأصول الإنتاجية.

٢. والنزاع آخذٌ في إثارة أزمة إنسانية عميقة في غزة مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على سوق العمل وآفاق فرص العمل وسبُل العيش، ليس داخل غزة فحسب، بل في الضفة الغربية أيضاً. فقد دُمرت أحياء بأكملها في غزة ولحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية وأغلقت الشركات أبوابها وحدث نزوح داخلي واسع النطاق، فضلاً عن نقص المياه والمواد الغذائية والوقود، وهو ما يؤدي بشدة إلى شلّ النشاط الاقتصادي.

٣. ويرجَح أنّ فقدان الوظائف في غزة يحدث بشكل أساسي في القطاع الخاص وفي العمالة بأجر، التي تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي العمالة في غزة. وما فتئ القطاع العام في غزة، أو على الأقل جزء القطاع العام الذي يقع تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، مستمراً في توظيف الأشخاص، في حين يرجَح أن يستمر العاملون لحسابهم الخاص والأفراد المساهمون في دخل الأسرة، الذين يمثلون حوالي ١٥ في المائة من العمالة في غزة، في القيام بأي شكل من أشكال النشاط من أجل البقاء. ويُحتمل أن تتجاوز الخسائر المباشرة في الوظائف في غزة ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة.

٤. علاوة على هذه الخسائر المباشرة في فرص العمل في غزة، تأثر العمال الفلسطينيون الذين كانوا يعملون في إسرائيل قبل النزاع تأثراً شديداً. ويضم هؤلاء حوالي ٢٠ ٠٠٠ عامل من غزة وأكثر من ١٦٠ ٠٠٠ عامل من الضفة الغربية. ومن المرجح أن يصبح غالبية هؤلاء العمال عاطلين عن العمل، وإن بشكلٍ مؤقت. وفي حين تشير بعض الأدلة المتناقلة إلى أنّ بعض هؤلاء العمال الفلسطينيين يواصلون العمل في إسرائيل، إلا أنّ الأرقام غير مؤكدة وتظل ضئيلة مقارنة بالعدد الإجمالي للعمال.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

٥. وفي الضفة الغربية، من ناحية أخرى، وعلى الرغم من قلة البيانات بشأن تأثير النزاع على الأنشطة الاقتصادية، فإنّ القيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد ستؤثر بلا شك على سلاسل التوريد والإمداد والقدرات الإنتاجية ووصول العمال إلى أماكن عملهم. ونظراً إلى أنّ حوالي ٦٧ ٠٠٠ عامل في الضفة الغربية يعملون في محافظات غير أماكن إقامتهم، فإنّ وصول هؤلاء العمال إلى وظائفهم أمرٌ صعبٌ للغاية، مما يؤدي إلى تفاقم عدد الأفراد الذين يُحتمل أن يصبحوا عاطلين عن العمل. ومن المرجَح أن يعاني هؤلاء العمال أيضاً من ظروف عمل صعبة، بما في ذلك انخفاض الأجور وطول أوقات التنقل نتيجة لساعات الانتظار عند نقاط التفتيش. وما فتئت الأعداد المتزايدة من نقاط التفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية تشكل تحدياً متزايداً أمام حركة الأفراد والبضائع، مما يؤثر تأثيراً أكبر على الاقتصاد العام والقدرة على الإنتاج.

٦. وفي هذا السياق، استهلّ المكتب تدخلات استجابة طارئة لمواجهة الأزمة دعماً للعمال والمنشآت. وتم تحديد ثلاث مجموعات متأثرة متباينة باعتبارها جهات مستفيدة ذات أولوية، وهي: "١" *العمال من غزة الذين كانوا يعملون في إسرائيل وقت اندلاع الحرب وتم طردهم قسراً من وظائفهم*. ونظراً لعدم قدرتهم على العودة إلى غزة، لجأوا إلى الضفة الغربية بحثاً عن مأوى، ولكنهم في كثير من الأحيان لا يستطيعون الحصول على السكن أو سبل العيش الأساسية. وتشير تقديرات وزارة العمل الفلسطينية إلى أنّ أكثر من ٥٠٠٠ عامل من غزة تقطعت بهم السبل بالفعل بهذه الطريقة؛ "٢" *العمال وأصحاب العمل وأسرهم من الضفة الغربية، الذين فقدوا وظائفهم وإيراداتهم ومدخولهم*. وكان بعض العمال يعملون في إسرائيل والمستوطنات، في حين عانى عمال وشركات أخرى بسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل والعبور للأشخاص والبضائع داخل الضفة الغربية؛ "٣" *العمال وأصحاب العمل وأسرهم في غزة*، الذين فقدوا وظائفهم ومعيلهم وأعمالهم نتيجة التدمير والأعمال العدائية المستمرة. وبمجرد إرساء الإغاثة الإنسانية، ستكون الخطوة التالية هي تقديم الدعم الأساسي اللازم للمساعدة على استعادة الوظائف ومنشآت الأعمال، فضلاً عن المساعدة الاجتماعية.

٧. وبناءً على ذلك، أعدت منظمة العمل الدولية برنامج استجابة من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي *الإغاثة*، وهي مرحلة تقدَم خلالها المساعدة الفورية مثل المأوى وخطط دعم الدخل الطارئة للعمال. والمرحلة الثانية هي *الاستعراض*، أي مرحلة تنطوي على جمع البيانات وتحليل التأثير من أجل المساعدة في تحديد الأولويات وبلورة التدخلات. وأخيراً، ستركز مرحلة *التعافي* على خلق فرص العمل من خلال إنعاش البنية التحتية كثيفة العمالة وغيرها من الوسائل، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية وانتعاش الوظائف ومنشآت الأعمال.

٨. وفي إطار تدخلات الإغاثة، أطلق المكتب منحة مساعدة عاجلة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بغية العمل بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية لتقديم المساعدة الفورية للعمال من غزة الذين فقدوا وظائفهم وتقطعت بهم السبل في الضفة الغربية. أما المكوّن الثاني فيتمثل في وضع خطة بشأن دعم الدخل الفوري موجهة إلى المجموعة نفسها، كجزء من دعم سُبل العيش الذي تنسقه وزارة العمل.

٩. وبناءً على أعمال الإغاثة هذه، تنكبّ منظمة العمل الدولية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على السعي إلى إطلاق مزيج من المسوحات النوعية والكمية لتقييم أثر النزاع على العمال وأصحاب العمل. ويجري إنشاء مرصد مخصص لسوق العمل بغرض إعداد تقارير شهرية لتتبع حالة سوق العمل ومؤشرات الرعاية الاجتماعية في مواكبة تطور الوضع.

١٠. واستناداً إلى المشروع المدعوم من الحساب التكميلي للميزانية العادية والذي كان جارياً أصلاً في غزة لتطوير قدرة صغار المقاولين على المشاركة في أعمال البنية التحتية كثيفة العمالة، استهلت منظمة العمل الدولية المناقشات مع مختلف وكالات الأمم المتحدة للتخطيط للتعافي في نهاية المطاف في غزة. وفي حين أنه لا يمكن تحديد توقيت وحجم وحدود التعافي في الوقت الحالي، فإنّ المكتب يزمع التركيز على إعادة تأهيل البنية التحتية كثيفة العمالة بهدف جعل الاستثمارات أكثر ثراءً بفرص العمل وضمان اتساقها مع مبادئ العمل اللائق.

١١. وقد أعاد المكتب تخصيص الموارد المتاحة لبدء أعمال الإغاثة. ويعمل أيضاً مع الجهات المانحة للنظر في خيارات إعادة البرمجة والتماس الدعم المالي العاجل لاستجابة منظمة العمل الدولية الطارئة، وقد بات شكلها يتبلور أكثر فأكثر.